

في دراسة جديدة لهيئة الفضاء.. حصر أعداد البيوت المحمية بالبحرين وتحديد مواقعها ومساحاتها



الأحد ٢٥ يوليو ٢٠٢١ - 17:20

سعيًا من الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تسخير علوم وتقنيات الفضاء لتنفيذ مختلف الدراسات، تمكّن فريقٌ من الكفاءات الوطنية الشابة العاملة في الهيئة من إجراء تعداد للمحميات الزراعية على مستوى مملكة البحرين وتحديد مواقعها وتقدير مساحتها الإجمالية، وذلك استناداً إلى الصور والبيانات الفضائية لسنة 2020، حيث تم التعاون مع عدد من الخبراء والأكاديميين المختصين في هذا المجال والاستعانة بـصور الأقمار الصناعية فائقة الدقة في تنفيذ هذه الدراسة لحصر البيوت المحمية وتحديد توزيعها الجغرافي على مستوى محافظات المملكة الأربع بشكلٍ دقيق.

وأكد الفريق المعني من منتسبي مختبر الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء والمُمثّل بالمهندسة منيرة المالكي وبمحلل البيانات الفضائية عائشة الهاجري بأن هذه الدراسة تُشكّل قيمة مضافة لقاعدة المعلومات الجغرافية الزراعية التي أنشأها مختبر الهيئة، حيث تضم الكثير من المعلومات المحورية في الشأن الزراعي وجاءت مُخرجاتها متنوعة وذات قيمة عالية جداً ستُفيد المعنيين بالقطاع الزراعي والأمن الغذائي في المملكة، وذلك بتوفيرها معلومات دقيقة وقابلة للتحديث بشكلٍ دوري بحسب الطلب.

وتابع الفريق أنّ الدراسة بيّنت مجموع مساحة البيوت المحمية في جميع مناطق مملكة البحرين، والذي يُقارب 65 هكتاراً، بما يضيف لإجمالي مساحة الرقعة الخضراء في المملكة، مشيراً إلى أنّ هذه النتائج قد بُنيّت على تحليل البيانات والصور الفضائية، والذي يسهم في توفير البيانات بشكلٍ أسرع وأقل تكلفة لمتخذي القرار، مُوضّحاً بأنّ التحليل هو عنصر داعم للدراسات الميدانية وليس بديل عنها.

وفي هذا السياق، ذكر الفريق أنّ الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء تُوفّر صوراً وبيانات فضائية لأراضي المملكة ومياهها الإقليمية، حديثة أو مؤرشفة، بمستوياتٍ متفاوتة الدقة، في نطاقات مختلفة مثل Multispectral, PANSARP, RGB, NIR, PAN، والتي تمّ الحصول عليها من خلال العديد من الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى توفيرها لخدمات معالجة وتحليل تلك البيانات والصور الفضائية، وذلك من خلال تقديم طلب عبر موقعها الإلكتروني ومن خلال الرابط <https://www.nssa.gov.bh/ar/services>.

يُشار إلى أنّ جهات عديدة تتواصل مع الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء للاستفادة من الخدمات التي تُوفّرها لغرض دعم مشاريعهم وأنشطتهم، وقد تم مشاركة نتائج هذه الدراسة على وجه التحديد مع عدد من الجهات الحكومية المعنية منها قطاع الزراعة والثروة البحرية بوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، والمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي.